

لماذا نحتاج إلى حملة عالمية لعدالة ما قبل المحاكمة

كل يوم، يقف نحو ثلاثة ملايين شخص حول العالم وراء القضبان بانتظار المحاكمة. يقضي العديد منهم شهوراً بل حتى سنوات في الحجز - دون محاكمة أو إدانة - تنهكهم ظروف أكثر قسوة من تلك التي يعيشها من أدينوا بجرائمهم وحكم عليهم بالسجن.

يتعرض الكثير من المحتجزين بانتظار المحاكمة للتعذيب والعنف والإصابة بالأمراض. كما تطالهم السلوكيات الاستبدادية للموظفين الفاسدين. وطوال محتهم، لا يحظى معظمهم بفرصة الاجتماع بمحام أو مستشار قانوني، وغالباً ما يفتقرون إلى المعلومات المتعلقة بحقوقهم الأساسية. وعند وصولهم في النهاية إلى قاعة المحكمة - دون تمثيل قانوني وبعد أن أنهكتهم شهور من سوء المعاملة - تكون الاحتمالات قد تكالبت ضدهم. فكلما طالت مدة احتجاز المتهم قبل المحاكمة، كلما زاد احتمال إدانته.

إن احتجاز ما قبل المحاكمة التعسفي والمفرط المقترن بتمثيل قانوني غير ملائم يؤدي إلى انتهاكات فاضحة للحقوق. فقد يفقد المحتجزون في فترة ما قبل المحاكمة وظائفهم، ومنازلهم وعائلاتهم؛ بالإضافة إلى التقاطهم الأمراض، ومعاناتهم من الضرر الجسدي والنفسي الذي لا يزول حتى بعد فترة طويلة من انتهاء حجزهم.

يؤثر احتجاز ما قبل المحاكمة أيضاً على الأسر والمجتمعات

يتجاوز أثر مضاعفات الاحتجاز لفتترات مطوّلة حدود الزنازنة. فللمشكلة أثر غير متكافئ على المجتمعات الفقيرة والمهمشة حيث يكون أفرادها أكثر عرضة للاعتقال وغير قادرين على تحمل كلفة التمثيل القانوني، ما يجعلهم الأكثر تعرضاً لقضاء فترات مطوّلة في الاحتجاز ما قبل المحاكمة. وحين يُحتجز الأفراد لفتترات مطوّلة فانهم يفقدون وظائفهم، وتتفاقم ظروف أسرهم فقراً حيث تواجه الجوع والتشرد.

الاحتجاز ما قبل المحاكمة مشكلة عالمية

- على مدى عام واحد، يكون أكثر من تسعة ملايين شخص محتجزين لما قبل المحاكمة.

يعاني المحتجزون في فترة ما قبل المحاكمة من عواقب مأساوية

- التعرض للعنف المؤسسي، والمعاملة بافترض الإذانة، وعنف العصابات. إن معدلات القتل والانتحار أعلى بشكل ملحوظ بين المحتجزين بانتظار المحاكمة مقارنة بنظرائهم المدانين.
- انتشار الأمراض المعدية نتيجة لأوضاع الازدحام والظروف غير الصحية في مرافق الاحتجاز. فحين يتم إطلاق سراح المحتجزين، فانهم يحملون تلك الأمراض معهم إلى مجتمعاتهم.
- الوصمة الاجتماعية، ويشمل ذلك الإقصاء من الأسرة والمجتمع وصعوبة العثور على عمل.
- تزايد النزعة الإجرامية. تزداد احتمالات ارتكاب الجرائم من قبل أولئك الذين يعانون من احتجاز مطوّل لما قبل المحاكمة بعد إطلاق سراحهم، كما أن أطفالهم أكثر قابلية لارتكاب الجرائم لاحقاً في الحياة.



واحد من كل ثلاثة محتجزين يكون في انتظار

بأن الشخص قد ارتكب عملاً مخالفاً للقانون وللاعتقاد بأن هناك خطر حقيقي يتمثل في فراره، أو تمثيله خطراً على المجتمع، أو تأثيره على مسار العدالة.

إلا أن العديد من الدول ترفض الخضوع لهذه المعايير. إن النمط السائد الذي يتمثل في الاستخدام المفرط والتعسفي للاحتجاز المطول قبل المحاكمة لا ينتقص من احتمالية البراءة - الذي يمثل حجر أساس في الأنظمة التي تحترم الحقوق - فحسب بل يساهم في الازدحام المزمّن والمكلف مادياً والذي يؤدي إلى نتائج عكسية في مرافق الاحتجاز.

الحملة العالمية لعدالة ما قبل المحاكمة

تطلق مبادرة العدالة بالمجتمع المفتوح، وهي برنامج عملياتي تابع لمؤسسة المجتمع المفتوح، حملة عالمية لعدالة ما قبل المحاكمة من أجل تطوير بدائل للاحتجاز ما قبل المحاكمة، وزيادة الوصول إلى خدمات المساعدة القانونية، واستخدام المستشارين القانونيين بغرض التدخل المبكر في مسار العدالة الجنائية. إن نطاق هذه المشكلة يتطلب رسم سياسة طويلة المدى والتزامات تمويلية لدعم هذا التغيير.

- ستقوم الحملة العالمية لعدالة ما قبل المحاكمة بالتالي:
 - جمع أدلة تجريبية لتوثيق نطاق وعمق المشكلة
 - بناء مجتمعات من الممارسة وبناء الخبرة بين المنظمات غير الحكومية، والممارسين، والباحثين، وصانعي السياسات
 - تأسيس صلات مع الميادين المرتبطة بالأمر مثل الصحة العامة، ومحاربة الفساد، وحكم القانون، والتطوير الاقتصادي المجتمعي
 - تجربة ممارسات ومنهجيات جديدة تهدف إلى ابتكار حلول فعالة زهيدة التكلفة
- وحالياً، تعمل مبادرة العدالة بالمجتمع المفتوح مع معهد خدمات الاستشارة القانونية في مالواي، وتيماب للعدالة في سييرا ليون، وولاية موريلوس في المكسيك على ثلاثة مشاريع تجريبية مبدئية.

- محاكمته ولم يتم ادانته بجرمة ما.
- في بعض الدول، أكثر من ثلاثة أرباع العدد الكلي للمساكين هم في الواقع محتجزون بانتظار المحاكمة. ويشمل ذلك دول ليبيريا (97 في المائة)، ومالي (89 في المائة)، وهاييتي (84 في المائة)، وأندورا (77 في المائة)، والنيجر (76 في المائة تقريباً)، وبوليفيا (75 في المائة).
- ويصل متوسط فترة احتجاز ما قبل المحاكمة في الاتحاد الأوروبي إلى 167 يوماً. أما في نيجيريا، فيُقدر متوسط فترة احتجاز ما قبل المحاكمة بمدة 3.7 عاماً.
- سجلت الولايات المتحدة الأميركية أحد أعلى معدلات الاحتجاز ما قبل المحاكمة حيث تحل في المرتبة الرابعة عالمياً (158 من كل 100,000 من السكان).
- تعاني معظم الدول النامية من قلة في المحامين المتفرسين، حيث هناك محام واحد لكل 50000 شخص في بعض المناطق. ففي سيراليون، لا يوجد سوى سبعة محامين يعملون في المناطق الريفية؛ والتي تضم 80 بالمائة من تعداد السكان.

القانون الدولي يحظر احتجاز فترة ما قبل المحاكمة التعسفي والغير ضروري

يلعب القانون دوراً جوهرياً في المجتمعات المفتوحة. حيث ينبغي على الأنظمة العدلية العادلة والفعالة أن تتحمل مسئولية حراسة وحماية ليس فقط حقوق الضحايا، بل وحقوق المتهمين أيضاً. إلا أن الشائع هو الانتهاكات الفاضحة لهذا المبدأ وهو أمر بالكاد يحظى باهتمام الحكومات، أو الإعلام، أو حتى المؤيدين للإصلاحات العدلية.

طبقاً للمعايير الدولية، ينبغي السماح للأشخاص المحتجزين لفترة ما قبل المحاكمة بالعودة إلى مجتمعاتهم بشرط احترامهم القانون ومثولهم للمحاكمة في تاريخ محدد. ولا ينبغي احتجاز الأفراد بانتظار المحاكمة إلا في ظروف استثنائية: حيث ينبغي أن تكون هناك أسس منطقية للاعتقاد

للحصول على مزيد من المعلومات

تبحث مبادرة العدالة بالمجتمع المفتوح عن منظمات أخرى مهتمة بالمساعدة على الحد من احتجاز ما قبل المحاكمة وتحسين عدالة ما قبل المحاكمة. لمزيد من المعلومات حول الحملة العالمية لعدالة ما قبل المحاكمة، يرجى الاتصال بنا في نيويورك أو بروكسل:

مادلين كرون، مدير عام الحملة العالمية: mcrohn@justiceinitiative.org

كريستين ماكورت، مستشار عام دعم الحملة العالمية: kmccourt@justiceinitiative.org

ويمكن الحصول على المزيد من المعلومات في:

"المبادرات العدلية: احتجاز ما قبل المحاكمة" (2008): http://www.justiceinitiative.org/db/resource2?res_id=104079

الاحصاءات: المركز الدولي لدراسات السجون